تحـرك عاجـل

اعتقال أربعة رجال بصورة تعسفية، وهم عُرضة للتعذيب

يُحتجز أربعة رجال بمعزل عن العالم الخارجي بدون تهمة في سلطنة عُمان. وهم عرضة لخطر التعذيب أو غيره من ضروب إساءة المعاملة.

وقد فهمنا أنه قُبض على رجل الأعمال إبراهيم عبدالله جمعة البلوشي في 6 مايو/أيار بالقرب من معبر "وادي الجزي" الحدودي مع الإمارات العربية المتحدة. وكان إبراهيم البلوشي يسافر بشكل معتاد لزيارة والدته المقيمة في بلدة شيناص الواقعة بشمال عُمان. ويعيش البلوشي ويعمل في مدينة العين في الإمارات، ولكنه مواطن عُماني أصلاً.

وفي اليوم نفسه تم استدعاء كل من **ناصر الإحيائي** الذي يعمل في وزارة القوى العاملة، **وسعيد الزيدي** الذي يعمل في وزارة الزراعة، والمهندس **علي محمد المعمري** وصهره **طلال محمد المعمري**، وهو معلم، عمُّه عضو مجلس الشورى المسجون الدكتور طالب المعمري، إلى "القسم الخاص" في المقر الرئيسي لشرطة العاصمة مسقط. وبعد يومين راجع الرجال الأربعة مقر قيادة الشرطة، وهناك تم اعتقالهم.

في 8 مايو/أيار أُطلق سراح علي المعمري بدون توجيه تهمة له. ولم يُسمح للرجال الأربعة الآخرين بالاتصال بعائلاتهم منذ اعتقالهم، ويُعتقد أنهم جميعاً حُرموا من الاتصال بمحامييهم. وعندما زار أقرباء إبراهيم البلوشي وطلال المعمري مقر قيادة الشرطة في مسقط في 12 و 14 مايو/أيار، لم يُسمح لهم برؤيتهما، ولم توضَّح لهم أسباب اعتقالهم.

وكان قد قُبض على إبراهيم البلوشي وطلال المعمري في عام 2011، وحكمت عليهما محكمة أمن الدولة بالسجن لمدة ثلاث سنوات بتهمة "إثارة النعرات الطائفية". وقد أصدر سلطان عمان عفواً عنهما وأُطلق سراحهما بعد قضاء 10 أشهر من مدة محكوميتهما. وليس لدى منظمة العفو الدولية أية معلومات بشأن إجراءات المحاكمة.

يرجى كتابة مناشدات فوراً باللغة العربية أو الإنجليزية أو بلغتكم الخاصة، تتصمن ما يلي:

- حث السلطات العُمانية على ضمان حماية إبراهيم البلوشي وطلال المعمري وناصر الإحيائي وسعيد الزيدي من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة، والسماح لهم بالاتصال بعائلاتهم ومحامييهم فوراً؛
- المطالبة بإطلاق سراح هؤلاء المعتقلين أو توجيه تهم لهم بارتكاب جرائم جنائية معترف بها، ومحاكمتهم بموجب إجراءات محاكمة تفي بالمعايير الدولية للمحاكمات العادلة.

يرجى إرسال المناشدات قبل 27 يونيو/حزيران 2014 إلى:

رئيس الدولة ورئيس الوزراء

جلالة السلطان قابوس بن سعيد

ديوان البلاط السلطاني

القصر، مسقط 113

سلطنة عمان

فاكس: 375 735 24 968+

المخاطبة: جلالة السلطان

وزير الداخلية

معالي السيد حمود بن فيصل بن سعيد البوسعيدي

وزير الداخلية

وزارة الداخلية

ص.ب 127، روي 112، مسقط

سلطنة عمان

المخاطبة: معالي الوزير

وإرسال نسخة إلى:

رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

السيد محمد بن عبدالله الريامي

ص.ب 29، الرمز البريدي 103

بريق الشاطىء

مسقط، سلطنة عمان

فاكس: 801 648 24 968+

ويرجى إرسال نسخ إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدانكم. كما يرجى إدخال العناوين الدبلوماسية المحلية أدناه:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 رقم الفاكس عنوان البريد الإلكتروني المخاطبة

أما إذا كنتم تعتزمون إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه، فيرجى التنسيق مع مكتب فرعكم قبل إرسالها.

تحـرك عاجـل

اعتقال أربعة رجال بصورة تعسفية، وهم عُرضة للتعذيب

معلومات إضافية

في 13 مايو/أيار طلبت منظمة العفو الدولية من السفارة العُمانية في لندن معلومات حول اعتقال إبراهيم البلوشي وطلال المعمري وناصر الإحيائي، ولكنها لم تتلق منها رداً حتى الآن.

ولم تتضح أسباب القبض على أولئك الرجال. بيد أن كونهم احتُجزوا لمدة أسبوع بدون السماح لهم بالاتصال بمحامييهم وعائلاتهم يعتبر بحد ذاته مثيراً للقلق.

وقد تم توثيق حالات اعتقال تعسفي وبمعزل عن العالم الخارجي لفترات طويلة في عام 2013. كما وردت أنباء عن وقوع حالات تعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة على أيدي موظفي أمن الدولة أثناء فترة الاحتجاز، حيث تعرَّض النشطاء ومنتقدو الحكومة لانتهاكات مختلفة، من قبيل الضرب وتغطية الرأس والوجه بأقنعة والإعدام الوهمي والحرمان من النوم والحبس الانفرادي لفترات طويلة.

وقد التزمت عُمان باحترام حقوق إنسانية معينة: فهي دولة طرف في اتفاقية حقوق الطفل لعام 1996 وفي برتوكولين اختياريين للاتفاقية لعام 2004؛ وفي الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لعام 2003؛ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام 2006؛ واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2009.

بيد أن منظمة العفو الدولية سجلت في السنوات الأخيرة حالات استخدام القوة المفرطة وغير الضرورية من قبل الشرطة ضد المتظاهرين السلميين، واعتقالات في سياق مظاهرات كبرى، وفرض قيود تعسفية على حرية التعبير، والقوانين والممارسات التي تنطوي على تمييز.

وفي عام 2011 قامت آلية الاستعراض الدوري الشامل غير الملزم بتقييم أوضاع حقوق الإنسان في عُمان، وحثتها على مراجعة قوانينها، والانضمام إلى معاهدات دولية رئيسية أخرى خاصة بحقوق الإنسان، ومكافحة التمييز والعنف ضد المرأة.

الأسماء: إبراهيم عبدالله جمعة البلوشي وناصر الإحيائي وسعيد الزيدي وطلال محمد المعمري/ذكور

رقم الوثيقة: UA: 127/14 Index: MDE 20/001/2014 Oman
بتاريخ: 16 مايو/أيار 2014